

القبيلة والدولة والاقتصاد

الحبيب الجحاني *

أود أن أشير إلى ملاحظات ذات طابع تنظيري تحاول الربط بين القبيلة والسلطة والاقتصاد، وهي ملاحظات مستخلصة من الواقع التاريخي الذي عاشه المجتمع العربي الإسلامي في حقبة المختلفة:

أولاً: يقرن الدارسون عادة القبيلة بالسلطة نظراً للعلاقة الجدلية بينهما في تاريخ المجتمع العربي الإسلامي، ولكنهم يغفلون في جل الأحيان عن ربط ذلك بالاقتصاد. ثانياً: لا يمكن في نظري- الحديث عن الاقتصاد بصفة مطلقة، فتأثيره في تاريخ القبيلة العربية الحاملة لسمات البداوة، وكذلك تأثيره في السلطة العربية اختلف باختلاف التطور الذي عرفه المجتمع العربي منذ تأسيس دولة المدينة إلى العصر الحديث. إن الاقتصاد العربي الإسلامي لم يتطور بتطور انتقال المجتمع من مرحلة تاريخية إلى مرحلة أخرى جديدة، كما حدث ذلك في المجتمع الأوروبي، ولكنه عرف تطوراً واضحاً كاد يفضي إلى ميلاد طبقة اجتماعية جديدة نتيجة التحول الكبير الذي عرفته التجارة البعيدة المدى بعد أن أصبح العالم العربي الإسلامي يمثل قلب الدورة التجارية العالمية، فليس مقبولاً منهجياً الحديث عن الاقتصاد ذي النمط الإنتاجي الرعوي في سمته الأساسية، وهو النمط السائد أيام المرور من سلطة القبيلة إلى سلطة الدولة الناشئة في المدينة، في السياق نفسه الذي يتناول فيه الدارس وسائل الإنتاج في المدينة العربية الإسلامية في القرنين الثالث والرابع للهجرة.

وإذا ربطنا ذلك بالمجتمع القبلي فلا- يمكن الخلط بين اقتصاد القبيلة في مجتمع البداوة واقتصادها بعد سيطرتها على السلطة، وانتقالها إلى مرحلة المجتمع الحضري، كما أنه لا مناص من التمييز في مرحلة المجتمع البدوي بين اقتصاد البدو الرحّل، وهم يعتمدون أساساً في نشاطهم الاقتصادي على تربية الماشية، والبدو المستقرين بالمداشر والقرى، والمعتمدين في نمطهم المعيشي على الزراعة بالدرجة الأولى.

المحتم قبل قليل إلى تأثير التجارة العالمية في تطور النمط الإنتاجي في المدينة العربية الإسلامية، وقد بلغ هذا التطور شأناً بعيد المدى جعلني أصفه في أحد نصوصي بأنه يمثل الملامح الجينية لميلاد طبقة اجتماعية جديدة، وحرصت في هذا الصدد على التلميح إلى تزامن الظاهرة الاقتصادية مع بروز نزعات فكرية عقلانية حاولت التحرر من سيطرة التيار المحافظ في الثقافة العربية الإسلامية، وخاصة التحرر من طبقة الفقهاء، وقد مثلوا في جل الحالات دعامة صلبة من دعائم السلطة السياسية.

استعملت مفهوم (النمط الإنتاجي)، ولكن الأسئلة الكثيرة التي ما تزال مطروحة حول

البنى الاقتصادية التي عرفها المجتمع العربي الإسلامي بصنفيه البدوي والحضري تدعونا إلى الحذر والتريث، ولكنها تسمح في نظري بالحديث عن تشكل اقتصادي اجتماعي في هذه المرحلة أو تلك بدل الحديث عن التحول في نمط الإنتاج.

ثالثاً: إن ظاهرة ازدهار المدينة العربية الإسلامية قد أفلت ابتداء من القرن الخامس الهجري بعد أن تفتت ظاهرة (الإقطاع العسكري) مع بني بويه، وبخاصة مع السلاجقة والمماليك، وأذهب إلى الاعتقاد بأن هذه الظاهرة مثلت العامل الحاسم في التدهور العمراني للمدينة، وتقلص إشعاعها على محيطها الريفي لتصبح مع مرور الزمن نهبا للعسكر من جهة، ولغارات البدو من جهة أخرى.

إن أبلغ دليل على ما ذهبْتُ إليه ذلك النص الذي يربط فيه المقرئ في خطه بين كثرة الخوف من العسكرية والخراب الذي أصاب مصر منتصف القرن الخامس لما قال: (ثم دخل أمير الجيوش بدر الجمالي مصر في سنة ست وستين وأربعمائة، وهذه المواضع خاوية على عروشها، خالية من سكانها وأبيسها، قد أبادهم الوباء والتباب، وشتتهم الموت والخراب، ولم يبق بمصر إلا بقايا من الناس كأنهم أموات قد اصفرت وجوههم وتغيرت سحنهم من غلاء الأسعار، وكثرة الخوف من العسكرية، وفساد طوائف العبيد والمحلية، ولم يجد من يزرع الأراضي، هذا والطرق قد انقطعت بحراً وبراً إلا بخفارة وكلفة كثيرة، وصارت القاهرة أيضاً يباباً دائرة فأباح للناس من العسكرية والمحلية والأرمن، وكل من وصلت قدرته إلى عمارة أن يعمر ما شاء في القاهرة مما خلا من دور الفسطاط بموت أهلها فأخذ الناس في هدم المساكن ونحوها بمصر وعمرها بها في القاهرة).

رابعاً: إن رأس المال العربي استمر هشاً منذ البداية حتى اليوم أمام السلطة السياسية، فقد ظلت المصادرة، والمغارم الحكومية سيفاً مسلطاً بالأمس على كبار التجار، وعلى القبائل المنتفضة، ويمثل اليوم تحريك أجهزة الجباية ضد المخالفين في الرأي نصلاً ناجعاً لتكميم أفواه أكثر الفئات الاجتماعية استقلالية اقتصادية عن السلطة.

تعد هذه الهشاشة من أبرز العوامل التي أعاققت ميلاد طبقة اجتماعية جديدة باعتبارها تعبيراً عما بلغته الظاهرة الاقتصادية من تطور في القرنين الثالث والرابع.

1

وعندما يعود الباحث إلى البداية ماذا يلاحظ؟

يلاحظ أن تطور البداوة في شبه الجزيرة العربية أفرز مجتمعا قبلياً حضرياً قائداً هو المجتمع المكي بقيادة قريش، ثم أدى الموقع الجغرافي لشبه الجزيرة ومسالكتها الرابطة بين المحيط الهندي عبر بحر العرب من جهة، ومنطقة البحر الأبيض المتوسط عبر بلاد الشام من جهة ثانية بالإضافة إلى علاقاتها التقليدية مع شرق إفريقيا إلى بلورة دور قريش في التجارة العالمية، واحتاج هذا الدور إلى تنظيم سياسي تمثل في الأحلاف، وفي إبرام العهود (الإيلاف) تأميناً للمسالك التي تحتاجها التجارة البعيدة المدى، فكانت (دار الندوة) مركز القيادة الجديدة، وهي قيادة سياسية واقتصادية اكتسبت مع الزمن بُعداً جديداً ذا خطورة بالغة عصرئذ، وأعني به البعد الديني.

ليس من المبالغة القول في هذا الصدد: إن الاقتصاد قد أسهم في أن تقطع البداوة العربية خطوة نوعية تمثلت في الأحلاف، وفي قبول سلطة جديدة لا تقوم على أساس قبلي بحت، بل تستمد شرعيتها من مبدأ التشاور، والمحافظة على التوازنات عبر إبرام العهود، وأضاف إليها العامل الديني قوة وإشعاعاً، وهنا يبرز نجاح قريش في تزعم المرحلة الجديدة من مراحل تطور مجتمع البداوة في شبه الجزيرة العربية، فقد التحمت في المجتمع القرشي بمكة القبلية بالسلطة والاقتصاد.

وبعد ظهور الإسلام عاد الصراع القبلي، واحتد بالخصوص داخل القبيلة القائدة، وبرزت الحاجة إلى تحالف جديد مع قوى جديدة خارج المجتمع المكي، وسرعان ما أدركت قريش الخطر الذي يهدد زعامتها السياسية والاقتصادية فقبلت الدعوة، وحلمت بزعامة من نوع جديد، زعامة تتجاوز السلطة القبلية إلى الدولة الأمة، دولة واحدة وموحدة ترنو بأنظارها إلى ما يتجاوز حدود شبه الجزيرة. إن تأسيس الدولة الناشئة في المدينة فرض على القيادة تحديد الأهداف الجديدة فبرز هدفان أساسيان:

- أ- هدف سياسي استراتيجي يتمثل في التوسع شمالاً وشرقاً على حساب قوتين كبيرتين من قوى العالم القديم: الروم البيزنطيون والساسانيون.
- ب- أما الهدف الثاني فقد اقترن بالهدف الأول، وهو حمل لواء رسالة جديدة، هي رسالة الإسلام.

فلا غرابة أن يتضافر الهدفان في بث وعي كوني جديد في صفوف القبائل العربية، وبخاصة داخل عشائر قريش، وقد مهدت لهذا الوعي تجربتها العريقة في المال والسلطة.

أدركت القيادة السياسية الدينية أن تحقيق هذين الهدفين يحتاج إلى قوة مادية يكون التنظيم المالي دعائمها الصلبة فبدأ متواضعاً شبيهاً بالتنظيم الاقتصادي الذي عرفته (المدينة الدولة) في الحضارات القديمة، ولكنه تطور مع الفتوحات الكبرى في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، وقد تظن إلى ضرورة ضمان موارد مالية قادرة على أن تحمي السلطة في الأقاليم الجديدة، وتساعد على تحقيق الهدفين المذكورين، ولا يمكن فهم موقف عمر الراض لتوزيع أراضي السواد في العراق على الفاتحين إلا إذا نزل ضمن الإستراتيجية الجديدة، وتظن عمر إلى أمر آخر أشد خطورة، وأخطر شأنًا، وهو الذهنية القبلية المتربصة بدولة الوحدة الموحدة، مفيداً من تجربة أبي بكر رضي الله عنه- مع القبائل المرتدة، فالدعوة الجديدة قد نجحت في توحيد الصفوف، وتحديد الأهداف الكبرى للقبائل الحاملة لواء الدين الجديد، ولكنها لم تكن قادرة على إذابة النعرة القبلية فخشي عمر أن تطفو فوق السطح، وتطل برأسها كما حدث ذلك غداة وفاة الرسول -عليه الصلاة والسلام-، فحاول عبر التنظيم السياسي والاقتصادي أن ينظر لمفهوم (الدولة الأمة)، كاجتراح جماح الزعامات القبلية، ولكن هذه المحاولة قد سقطت في عهد الخليفة الراشدي الثالث لما أحييت مصالح السلطة والاقتصاد النعرة القبلية لتحوّل إخوة الأمس إلى أعداء، وتقذف بهم في أتون حرب أهلية ضروس، حرب صفين لتستمر جروحها مفتوحة

حتى اليوم.

إن الدارس لا يستطيع أن يفهم هذا التحول الكبير الذي عاشه مجتمع صدر الإسلام ما لم يدرك خلفيته الاقتصادية؛ إذ إن رسالة الدولة العربية الفتية الحاملة لواء الدعوة الجديدة قد توارت أمام المصالح الاقتصادية لفئة اجتماعية ناشئة تجمعت في أيديها ثروات كبرى نتيجة الفتوحات الكبرى، ويكفي أن نذكر ثروات بعض الصحابة لنذكر خطورة التحول في الميدان الاقتصادي، (فقد ترك طلحة بن عبيد الله من العين ألفي ألف درهم، ومائتي ألف دينار، وكان ماله يغل كل سنة من العراق مائة ألف سوى غلاته من السراة وغيرها، ولقد كان يدخل قوت أهله بالمدينة سنتهم من مزرعة قناة كان يزرع على عشرين ناضحا (بعيرا). وخلف الزبير خمسين ألف دينار وألف أمة، وألف فرس عدا الدور، ولما مات زيد بن ثابت خلف من الذهب والفضة ما كان يكسر بالفؤوس، غير ما خلف من الأموال والضياح، وكانت قيمته مائة ألف دينار، ومات يعلى بن أمية، وخلف خمسمائة ألف دينار وديونا على الناس، وعقارات وغير ذلك من التركة قيمتها مائة ألف دينار، ويعلق المسعودي على هذه الأخبار بقوله (وهذا باب يتسع ذكره، ويكثر وصفه، فيما تملك من الأموال في أيامه، ولم يكن مثل ذلك في عصر عمر بن الخطاب، بل كان جادة واضحة وطريقة بيّنة)، وقد أوصى عبد الرحمن بن عوف في سبيل الله بخمسين ألف دينار ذهباً، (وترك ميراثاً عظيماً، فكان له ألف بعير وثلاثة آلاف شاة، وكان يزرع في الجرف على عشرين ناضحاً، وترك أربع زوجات، وكان نصيب كل واحدة منهن من الثمن يقوم بها بين الثمانين ألف إلى المائة ألف، قال الرواة: وترك عبد الرحمن ذهباً قطع بالفؤوس حتى مجلت أيدي الرجال منه، ولم يكن عبد الرحمن فذاً في ذلك وإنما كان أمره فيه أمر غيره من كبار الصحابة وسادة قريش).

ولا- بد للدارس أن يتساءل عن النتائج السياسية والاجتماعية التي أفرزها التحول الاقتصادي، وبروز فئة ثرية من بين كبار الصحابة وسادة قريش؟

تتمثل النتيجة الأولى في التطور الديمغرافي الذي عرفته عاصمة الدولة الجديدة: المدينة والأمصار التي خطط لها عمر ضمن السياسة السكانية، وقد حاول بها الحفاظ على المدينة من النزوح عنها، ومما يطرحه الاضطراب السكاني من مشاكل سياسية واجتماعية، فقد أصبحت المدينة على أثر الفتوحات تعج بفئات اجتماعية جديدة تتمثل في كثرة السبي والعبيد والموالي، ونجد بينها فئة النبط التي استولت على أسواق المدينة فاغتم لذلك عمر، فلما اجتمع بالناس أخبرهم بذلك، ولأمهم في ترك السوق فقالوا: (إن الله أغنانا عن السوق بما فتح به علينا)، فقال رضي الله عنه:- (والله لئن فعلتم ليحتاج رجالكم إلى رجالهم، ونساؤكم إلى نساؤهم).

إن فئة العبيد بشتى أصنافها، وفئة النازحين من البادية كانتا تمثلان الدعامة الأساسية لطبقة العامة؛ وقد سميت آنذاك بالغوغاء والأعراب، وسرعان ما أصبح لها دور فعّال في تطور الأحداث السياسية والاجتماعية. وإذا كانت زعامة حركة المعارضة لسياسة الخليفة

عثمان رضي الله عنه- بأيدي فئة قليلة من قادة بعض العشائر العربية، ومن أبناء بعض كبار الصحابة، مثل محمد بن أبي بكر، رضي الله عنهما- فإن هذه المعارضة قد اعتمدت أساساً على فئة الغوغاء والأعراب، وهي الفئة التي أطلقت عليها (أرستقراطية) المدينة مفهوم (الحتالة من الناس)، ولكن هذه الحتالة قد سيطرت على المدينة فترة طويلة في أثناء الانتفاضة ضد الخليفة عثمان رضي الله عنه- وضد حزب العثمانية الذي برزت معالمه في النصف الثاني من خلافته، وحاصرت الخليفة في داره، ومنعت عنه الماء، ولم تسمح له بالخروج إلى الصلاة في المسجد، وتفاقم الأمر مع تطور الأحداث بسرعة حتى ارتحل بعض مشاهير الصحابة خوفاً من غوغاء المدينة لما أصبح هؤلاء يسومون كبار الصحابة خسفاً، كما جاء في وصف علي -كرم الله وجهه- للوضع قائلاً: (يا إخوتاه، إني لست أجهل ما تعلمون، ولكني كيف أصنع بقوم يملكوننا ولا- نملكهم، ها هم هؤلاء- قد ثارت معهم عبدانكم، وثابت إليهم أعرابكم، وهم خلالكم يسومونكم ما شاءوا فهل ترون موضعاً لقدرة على شيء مما تريدون؟ قالوا: لا، قال: فلا والله لا أرى إلا رأياً ترونه إن شاء الله...).

إن هذه الفئة الاجتماعية التي أصبحت تعرف في تاريخ المجتمع العربي الإسلامي بطبقة العامة، أو سواد الناس قد كان لها دور خطير الشأن في مختلف العصور الإسلامية ابتداء من العصر المبكر: العصر الراشدي، وخصوصاً في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمدن الإسلامية؛ إذ كانوا يمثلون القوة الأساسية في الانتفاضات الاجتماعية بالمدن، وإن اصطبغت هذه الانتفاضات في أكثر الأحيان بصبغة دينية.

استطاع عمر بن خطاب أن يتحكم في الأوضاع الجديدة وقد برزت ملامحها في الأعوام الأخيرة من حكمه، ولكنها أطلت برأسها، واستفحل أمرها أيام عثمان بن عفان وقد حاد عن سياسة عمر وتتبأ هو بنفسه بهذا التحول فحذر أهل المدينة عام 30 للهجرة قائلاً:

(يا أهل المدينة استعدوا واستمسكوا فقد دبت إليكم الفتن)، وقبل أن تدب الفتن إلى المدينة فقد اشتعلت نيرانها في الأمصار الجديدة نتيجة التطور الديمغرافي، والتحول في البنى الاقتصادية والاجتماعية، فلما ولي سعيد بن العاص الكوفة سنة 30 للهجرة خطب فقال: (... ألا إن الفتن قد اطلعت خطمها وعينها، والله لأضربن وجهها حتى أقمعها أو تعييني).

و كتب إلى عثمان رضي الله عنه- يقول: (إن أهل الكوفة قد اضطرب أمرهم وغلب أهل الشرف منهم ولا بلاء من نازلتها ولا نابنتها).

إن الفئات الاجتماعية الجديدة التي أصبحت تمثل طبقة العامة في المدينة والأمصار الجديدة قد تمسكت بالأصول التي ركزها الرسول صلى الله عليه وسلم، ودعمها أبو بكر، وعمر رضي الله عنهما- من بعده، وفي طبيعتها المساواة بين جميع المسلمين ومشاركتهم عن طريق تطبيق مبدأ الشورى في أخذ القرارات المصيرية التي تهم حياة الأمة فرفضت سياسة المحاباة والخطوة، والسياسة الفئوية التي تقوم على العشيرة والقبيلة، فقد روي عن سيف، عن محمد وطلحة قولهما: (... ألا إن الذين لا سابقة لهم ولاقدمة لا يبلغون مبلغ أهل السابقة والقدمة في المجالس والرياسة والخطوة، ثم كانوا يعيبون التفضيل، ويجعلونه

جفوة، وهم في ذلك يختلفون به، ولا يكادون يظهرونه؛ لأنه لا حجة لهم والناس عليهم، فكان إذا لحق بهم لاحق من ناشئ أو أعرابي، أو محرر استحل كلامهم، فكانوا في زيادة، وكان الناس في نقصان حتى غلب الشر)، ولم تستطع السلطة المركزية أن تسيطر على هذا التطور الديمغرافي، وما نتج عنه من قضايا سياسية واقتصادية جديدة، فتفاقم الأمر في الكوفة، وكأنها كانت يبسا شملته نار، (فانقطع إلى ذلك الضرب ضربهم، وفشت القالة والإذاعة).

أما النتيجة الثانية فإنها مرتبطة بتأثير التحول الاقتصادي وما أفرزه من ظاهرة ديمغرافية جديدة في المدينة وفي الأمصار في البنى القبلية من جهة، وفي السياسة من جهة ثانية. إن عصبية القبائل التي هاجرت من المدينة واستقرت في الأمصار الجديدة، أو في المدن القديمة بالعراق، وبلاد الشام قد ضعفت، وذلك بالإضافة إلى بروز طبقة اجتماعية منافسة، هي طبقة العامة، وهي تتألف من غير العرب، وقد مثلت الدعامة الصلبة لكل الانتفاضات الاجتماعية التي عرفتها المدينة العربية الإسلامية، وهكذا يتضح مرة أخرى مدى تلاحم القبلية بالاقتصاد وبالسلطة.

وقفت طويلاً عند المرحلة التأسيسية في تاريخ المجتمع العربي الإسلامي إيماناً مني بتأثيرها العميق في المراحل اللاحقة، لا شك أن لكل مرحلة ميزاتها الخاصة المتأثرة بالعامل الجغرافي من جهة، وبالعامل الزمني من جهة أخرى، ولكن النموذج استمر فاعلاً ومؤثراً إلى مرحلة تأسيس الدولة الوطنية الحديثة، وهذه الدولة الوطنية بقيت أسيرة النموذج رغم طلائها الحداثي.

2

يتساءل المرء: كيف توصلت العلاقة بين القبيلة والدولة والاقتصاد؟

تواصل دور القبيلة في العصر الأموي، والعصر العباسي الأول، ثم تضاعف بعد ذلك لتعتمد الدولة على الجند المنحدر من أعراق مختلفة، وأدى ازدهار التجارة الدولية من جهة، وتطور الحرّف من جهة أخرى إلى ازدهار المدينة العربية الإسلامية في القرنين الثالث والرابع، ثم سيطرت في المشرق الإسلامي ظاهرة الإقطاع العسكري من البويهيين إلى العثمانيين، وقد كانت لها نتائج سلبية كبرى في تاريخ المجتمع العربي الإسلامي، وانتهى الدور السياسي للقبيلة العربية، وبخاصة منذ عصر السلاجقة، أعني في المشرق العربي، أما الوضع في المغرب العربي فقد كان مختلفاً، ذلك أنه لم يعرف ظاهرة الإقطاع العسكري بنمطه المشرقي، فقد دخلت القبائل المغربية في الإسلام، ولكنها حافظت على تركيبها القبلية، ولم تضعف بسبب الهجرة كما حدث لقبائل شبه الجزيرة، ومن هنا كان للعصبية القبلية دور بعيد المدى في تأسيس الدول في بلاد المغرب من القرن الثاني للهجرة إلى دولة بني مرين في فاس، ودور خطير الشأن في الاقتصاد؛ إذ سرعان ما ازدهر الاقتصاد في (المدن الدول) التي أسسوها مثل تاهرت، وسجلماسة، وفاس، ومراكش، وهي التي سيطرت على حضارة قوافل تجارة ذهب بلاد السودان، وقد مثل الدعامة

الاقتصادية الصلبة لظاهرة (القبيلة الدولة) في تاريخ المغرب العربي، ثم بدأت مرحلة الانحدار العمراني التي سجلها ابن خلدون في القرن الثامن الهجري ليس بصفته مؤرخاً فحسب، بل كشاهد عيان، كما يعبر عن ذلك في نصه الثمين في المقدمة لما قال: (واعتبر ذلك بأقطار المشرق، مثل مصر والشام وعراق العجم والهند والصين وناحية الشمال كلها، وأقطار ما وراء البحر الرومي، لما كثر عمرانها كيف كثر المال فيهم، وعظمت دولتهم، وتعددت مدنهم وحواضرهم، وعظمت متاجرهم وأحوالهم. فالذي نشاهده لهذا العهد من أحوال تجارة الأمم النصرانية الواردين على المسلمين بالمغرب في رفهم واتساع أحوالهم أكثر من أن يحيط به الوصف، وكذا تجار أهل الشرق وما يبلغنا عن أحوالهم. وأبلغ منها أحوال أهل المشرق الأقصى من عراق العجم والهند والصين، فإنه يبلغنا عنهم في باب الغنى والرفه غرائب تسير الركبان بحديثها، وربما تتلقى بالإنكار في غالب الأمور، ويحسب من يسمعها من العامة أن ذلك لزيادة في أموالهم، أو لأن المعادن الذهبية والفضية أكثر بأرضهم أو لأن ذهب الأقدمين من الأمم استأثروا به دون غيرهم، وليس كذلك، فمعدن الذهب الذي نعرفه في هذه الأقطار إنما يجلبونه إلى غير بلادهم للتجارة، فلو كان المال عتيداً موفوراً لديهم لما جلبوا بضائعهم إلى سواهم يبتغون بها الأموال، ولاستغنوا عن أموال الناس بالجملة... واعتبر حال هذا الرفه من العمران في قطر إفريقية وبرقة لما خف ساكنها وتناقص عمرانها كيف تلاشت أحوال أهلها وانتهوا إلى الفقر والخصاصة، وضعفت جباياتها، فقلت أموال دولها، بعد أن كانت دول الشيعة وصنهاجة بها على ما بلغك من الرفه وكثرة الجبايات واتساع الأحوال في نفقاتهم وأعطياتهم، حتى لقد كانت الأموال ترفع من القيروان إلى صاحب مصر لحاجاته ومهمات، وكانت أموال الدولة بحيث حمل جوهر الكاتب في سفره إلى فتح مصر ألف حمل من المال يستعد بها لأرزاق الجنود وأعطياتهم ونفقات الغزاة.

وقطر المغرب وإن كان في القديم دون إفريقية فلم يكن بالقليل في ذلك، وكانت أحواله في دول الموحدين متسعة وجباياته موفورة، وهو لهذا العهد قد أقصر عن ذلك لقصور العمران فيه وتناقصه، فقد ذهب من عمران البربر فيه أكثره، ونقص عن معهوده نقصاً ظاهراً محسوساً. وكاد يلحق في أحواله بمثل أحوال إفريقية. بعد أن كان عمرانها متصلاً من البحر الرومي إلى بلاد السودان في طول ما بين السوسن الأقصى وبرقة، وهي اليوم كلها أو أكثرها فقار وخلاء وصحارى، إلا ما هو منها بسيف البحر أو ما يقاربه من التلول. والله وارث الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين).

إن علاقة القبيلة بالسلطة والاقتصاد في المغرب العربي لا تختلف كثيراً عما عرفناه في بلاد المشرق، أما الفرق الجوهرية فهو عدم سيطرة ظاهرة الإقطاع العسكري التي عرفها الشرق الإسلامي، وبخاصة في عهدي السلاجقة والمماليك، وهذا لا يعني أبداً أن بلاد المغرب لم تعرف ظاهرة الإقطاع، وإنما كان محدوداً، ولم يبلغ درجة الظاهرة السائدة، والمتحكمة في الحياة الاقتصادية، وفي السياسة كذلك، ويعود السبب كما أشرنا سابقاً، إلى طبيعة التركيبة القبلية، وإلى أن ملكية الأراضي كانت بالدرجة الأولى ملكية مشاعية بين

القبائل، وخاصة المراعي في منطقة التلول والصحراء، ثم إن شوكة العصبية القبلية لم تسمح للسلطة السياسية بافتكاك الأراضي من أصحابها، وتوزيعها على العسكر، كما حدث ذلك في بلاد المشرق.

إنّ المجتمع الأندلسي قد عرف ظاهرة العصبية القبلية في القرون الأولى، وقد انتقلت إليه مع القبائل العربية والبربرية الفاتحة، ولكنها تقلصت إلى حد كبير لتفسح المكان لدور المدينة المزدهرة، وما نشأ فيها من حرف وصنائع ومن تنوع تركيبها السكانية، أصبحت المدينة بفئاتها الاجتماعية المختلفة تمثل القاعدة الصلبة للسلطة، وليست العصبية القبلية، ولما ضعفت الدولة، تدهور العمران الحضري وبرزت ظاهرة الإقطاع العسكري التي تحدث عنها الطرطوشي في كتابه (سراج الملوك) قائلاً:

(سمعت شيوخ بلاد الأندلس من الأجناد وغيرهم يقولون: ما زال أهل الإسلام ظاهرين على عدوهم، وأمر العدو في ضعف وانتقاص لما كانت الأرض مقطعة في أيدي الأجناد، فكانوا يستعملونها، ويرفقون بالفلاحين، ويربونهم كما يربي تاجر تجارته، فكانت الأرض عامرة، والأموال وافرة، والأجناد متوافرين والكراع والسلاح فوق ما يحتاج إلى أن كان الأمر في آخر أيام ابن أبي عامر فرد عطايا الجند مشاهرة، فقبضت الأموال على الطمع، وقدم على الأرض جباة يجبونها فأكلوا الرعايا، واجتبوا أموالهم واستضعفوهم، فتهاربت الرعايا، فضعفوا عن العمارة، فقلت الجبايات المرتفعة إلى السلطان، وضعفت الأجناد، وقوي العدو على بلاد المسلمين، حتى أخذ الكثير منها، ولم يزل أمر المسلمين في نقص، وأمر العدو في ظهور، إلى أن دخلتها المثلثون، فردوا الإقطاعات كما كانت في الزمان القديم).

وهكذا أصبحت العلاقة بين الدولة والاقتصاد تمر عن طريق الإقطاع العسكري في الأندلس، وفي بلاد المشرق، أما في المغرب العربي فقد تواصل دور العصبية القبلية إلى بدايات العصر الحديث.

ولا بدّ من التساؤل في هذا الصدد عن طبيعة العلاقة بين القبيلة والدولة والاقتصاد؟

إنني أميل إلى الاعتقاد بأنها كانت في أكثر الأحيان متوترة، وبخاصة عندما تشتد سلطة الدولة، وتتفاقم حاجتها إلى توظيف أنواع جديدة من الجباية والمكوس تتجاوز الموارد المالية التي شرعها الإسلام غداة تأسيس دولة المدينة، وقد كان هذا التجاوز في حالات كثيرة نصلاً ناجعاً بأيدي المعارضة السياسية ضد هذه السلطة أو تلك.

وإذا عدنا إلى الرؤية الخلدونية فإننا نلمس العلاقة العضوية بين العمران والسياسة الجبائية، ويبرز تأثيرها الإيجابي، أو السلبي في حياة المدن بصفة خاصة، فإذا كانت هذه السياسة معتدلة، بعيدة عن فرض المغارم السلطانية والمكوس على الرعايا فإنهم ينشطون للعمل، ويرغبون فيه فيكثر الاعتمار، وهو يؤدي بدوره إلى تعدد الأعمال وتنوعها فتزداد جباية الدولة على الأمد البعيد، أما سياسة إثقال كاهل الرعايا بالمغارم والمكوس فإنه يؤدي

إلى كساد الأسواق، وتقلص العمران، ويعود ذلك في النهاية بالوبال على الدولة نفسها، فتقل مواردها الجبائية في الوقت نفسه الذي تزداد فيه حاجاتها للأموال في مرحلة العمران الحضري. إن العلاقة متينة بين السياسة والاقتصاد، فالظلم مؤذن بخراب العمران، سواء كان هذا الظلم نتيجة سياسة جبائية مرهقة، أو تسليط أنواع أخرى من الحيف والتعسف على السكان وتجاوز الدولة في السياسة الشرعية، فلا عز للدولة إلا بالرجال، (ولا قوام للرجال إلا- بالمال، ولا سبيل إلى المال إلا بالعمارة، ولا سبيل للعمارة إلا بالعدل). ومن أبرز أنواع العدل في الرؤية الخلدونية العدل الاقتصادي، فالظلم المؤذن بخراب العمران يتجاوز الظلم الجبائي ليشمل احتكار التجارة من ذوي السلطان، واغتصاب أموال الناس عن طريق سياسة التفرغيم، وقد اشتهر بها النظام الفاطمي في المغرب، ويشمل بالخصوص تكليف الأعمال وتسخير الرعايا بغير حق، قال:

(ومن أشد الظلمات وأعظمها في إفساد العمران تكليف الأعمال وتسخير الرعايا بغير حق، وذلك أن الأعمال من قبيل المتمولات كما سنبين في باب الرزق؛ لأن الرزق والكسب إنما هو قيم أعمال العمران).

3

لا أدري: هل يصلح منهجياً في نهاية هذا النص طرح السؤال التالي:

ماذا بقي اليوم -ونحن في مطلع الألفية الثالثة- من علاقة القبيلة بالسلطة والاقتصاد في المجتمع العربي الإسلامي؟

إن علاقتها بالاقتصاد قد تعولمت فاندمجت في الاقتصاد الحديث، وأصبحت بصفة عامة جزءاً من المجتمع الاستهلاكي، أما علاقتها بالسلطة فما فتئت قوية، بل ما تزال تؤثر في صنع القرار السياسي على حساب مفهوم الدولة الحديثة، أما تأثيرها الأعمق، والأشد خطورة فهو في مجال الذهنيات، فالذهنية القبلية تؤثر اليوم في حياة الناس إلى حد كبير رغم المظاهر، وبالتالي فإن الطريق نحو تحديث حقيقي وجذري للمجتمع العربي الإسلامي ما يزال طويلاً.

الحواشي

(* باحث وأكاديمي من تونس.

- القاضي أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم، كتاب الخراج، القاهرة، المطبعة السلفية، ط2/1356هـ.

- قدامة بن جعفر، الخراج وصناعة الكتابة، تحقيق محمد حسين الزبيدي، بغداد، دار الرشيد للنشر، 1981م.

- ابن سلام، أبو عبيد القاسم، كتاب الأموال، تحقيق محمد خليل هراس، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، 1928م.
- أبو يعلى الفراء الحنبلي، محمد بن الحسين، الأحكام السلطانية، القاهرة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي 1922م، (الطبعة الثانية).
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد، الأحكام السلطانية، القاهرة، مطبعة الوطن، 1298 هـ.
- الشيباني، محمد بن الحسن، الكسب، دمشق، نشر عبد الهادي حرصوني، 1980م.
- المسعودي، مروج الذهب، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، 1966-1979م.
- ابن خلدون، المقدمة، القاهرة، لجنة البيان العربي، 1965م.
- الخزاعي التلمساني، أبو الحسن علي، تخريج الدلالات السمعية، القاهرة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1980م.
- الجاحظ، أبو عثمان، عمرو بن بحر، العثمانية: القاهرة، دار الكتاب العربي، 1955م.
- ابن حماد، أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، الجزائر، 1927م.
- ابن عذاري، البيان المغرب، بيروت، 1948م.
- يحيى بن عمر، أحكام السوق، تونس، 1975م.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك، القاهرة، دار العارف، 1960-1969م.
- ابن سعد محمد كاتب الواقدي، كتاب الطبقات الكبير، تحقيق إدوارد سخاو، ليدن، بريل، 1321هـ.
- ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم، الكامل في التاريخ، بيروت، دار القلم، مؤسسة الرسالة 1977م، (الطبعة الثانية).
- المقرئ، تقي الدين أحمد بن علي، شذور العقود في ذكر النقود، تحقيق محمد السيد علي بحر العلوم، النجف، المكتبة الحيدرية 1967م.
- اتعاظ الحنفاء، القاهرة، 1967م.
- المؤلف نفسه، الخطط المقرئية، بولاق، القاهرة، 1270هـ.
- الجهشياري، أبو عبد الله محمد بن عبدوس، كتاب الوزراء والكتاب، تحقيق مصطفى السقا- إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1938م.

- البكري، المسالك والممالك، الجزائر، 1857م.
- أبو زكريا، كتاب السيرة وأخبار الأئمة، تحقيق عبد الرحمان أيوب، الدار التونسية للنشر، تونس 1985م.
- القاضي النعمان بن محمد، رسالة افتتاح الدعوة، بيروت، 1970م.
- القاضي النعمان بن محمد، الهمة في آداب اتباع الأئمة، القاهرة، د.ت.
- الناصري السلاوي، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، الدار البيضاء، 1954م.
- ابن حوقل: أبو القاسم محمد بن علي، صورة الأرض، بيروت، د.ت.
- الإدريسي، الشريف، نزهة المشتاق، ليدن، 1864م.
- الاصطخري، أبو اسحق إبراهيم، المسالك والممالك، القاهرة، 1961م.
- الفلقشندي، أحمد بن علي، صبح الأعشى، القاهرة، 1331 - 1338هـ.
- عبد الحي الكتاني، التراتيب الإدارية، بيروت، دار الثقافة، 1347هـ.
- الدوري، عبد العزيز، مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، 1961م.
- المؤلف نفسه، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، بيروت، 1974م.
- المؤلف نفسه، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، بيروت، دار الطليعة، 1969م.
- المؤلف نفسه، نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد 20، 1970م.
- فالح حسين، الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر الأموي، عمان، مطابع دار الشعب، 1978م.
- جودة، جمال محمد داود، العرب والأرض في العراق، عمان، الشركة العربية للطباعة والنشر، 1979م.
- الأ-عظمي، عواد مجيد، الزراعة والإصلاح الزراعي في عصر الإسلام، بغداد، مطبعة الجامعة 1978م.
- صالح العلي: التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري، بيروت، دار الطليعة، 1969م.
- السيف عبد الله محمد، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في نجد والحجاز في العصر

الأموي، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1983م.

- إسماعيل علي، سعيد، النبات والفلاحة والري عند العرب، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، 1983م.

- باقر الصدر، محمد، اقتصادنا، بيروت، دار التعارف للمطبوعات، 1981م.

- دانيال دينت، الجزية والإسلام، ترجمة فوزي فهم جاد الله، بيروت، مكتبة الحياة، 1960م.

- محمد عبد الجواد محمد، ملكية الأراضي في الإسلام، القاهرة، 1972م.

- موريس لمبار، الإسلام في فجر عظمته، ترجمة حسين العودات، دمشق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1979م.

- طه حسين، الفتنة الكبرى، بيروت، 1976م، سلسلة إسلاميات.

- حسين فالح، الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر الأموي، عمان، 1978م.

- الرئيس، محمد ضياء الدين، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، القاهرة، 1969م.

- علي، إبراهيم فؤاد أحمد، الموارد المالية في الإسلام، القاهرة، 1968 – 1969م.

- محمد، حسن، المدينة والبادية في العهد الحفصي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1999م.

- ج. ف. ب، هوبكنز، النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى، تعريب أمين توفيق الطيبي، الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس، 1980م.

- عز الدين أحمد موسى، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، دار الشروق، القاهرة، 1983م.

- رسائل موحدية: تحقيق ودراسة أحمد عز اوي، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، 1995م.

- الحبيب الجنحاني، المجتمع العربي الإسلامي، الحياة الاقتصادية والاجتماعية، سلسلة (عالم المعرفة) الكويت، سبتمبر 2005م.